

انتفاضة لبنان والعراق وآفاق الدولة المدنية



مسألة الدولة ووحدة الشعب واحترام الإنسان فحسب، بل هي إعلان صارخ بأن التعامل مع الدول العربية باعتبارها مجتمعات منقسمة طائفياً أو دينياً وقبلية، هو تعامل مرفوض وقد انتهى. هذا المعنى الحقيقي للانتفاضة في لبنان والعراق، وأن الدولة المدنية أصبحت هدفاً حقيقياً، بعدما مزقت الأيديولوجيات الدينية والطائفية المجتمع وهددت ثرواته الوطنية وزادت من التبعية للخارج. الدولة المدنية هي حلم قابل للتحقق وناقذة لاستعادة الكرامة الإنسانية، وهي هزيمة حضارية فعلية للأيديولوجيا الإيرانية في أبرز قواعد نفوذها، هزيمة بدأت اليوم، وستتظاهر معالمها السياسية حكماً بعد حين في هذه المجتمعات، بل حتى على امتداد المدن الإيرانية، التي باتت تنتشد الخلاص من الأيديولوجيا وتنتشد دولة المواطنة أو الدولة المدنية كبديل عن الدولة الدينية.

سياق مواجهة الإرهاب وخطر الاكثريّة الإسلاميّة السنيّة. ما يقوله جوهر الانتفاضة في العراق ولبنان اليوم هو أن المشروع الذي يقوم على صناعة الخوف من الآخر في الدولة والوطن، لم يعد قابلاً للاستمرار، وأن دولة المواطنة والمساواة هي المرغوبة والملاذ والمهدى، وأن النزعات الطائفية والمذهبية ليست إلا وسيلة لتحويل الإنسان إلى مجرد ضحية، فاقد لحقوقه الإنسانية كمواطن وكقيمة، لا يمكن أن يلغى أي انتماء لهوية دينية أو طائفية أو إثنية. انتفاضة العراقيين واللبنانيين هي من أجل المواطنة والدولة المدنية، وهي بالضرورة انتفاضة عربية في وجه النفوذ الخارجي وهو في البلدين نفوذ إيراني بالدرجة الأولى. استعادة الهوية الوطنية وثقافة المواطنة والإعلاء من شأن الدولة المدنية، هو السمة الأبرز والمشاركة بين انتفاضة الشعبين، التي لا تعبر عن موقف حضاري متقدم وعن رقي في مقاربة

القاعدة وداعش وغيرها من المنظمات التي تضيق بالتنوع الديني والإثني. لم يكن المشروع الإيراني بعيداً عن دعم وتعزيز ثقافة الإقصاء والعزلة في العراق ولبنان، بل اعتمد في نفوذه وتمده على ترسيخ التصنع في المجتمعات العربية، من خلال ضرب وتمهيش الأسس الفكرية والثقافية للدولة الوطنية والمدنية. كما اعتمد ترسيخ مفهوم الاكثريّة، ولاسيما لدى الشيعة، سياسياً وثقافياً وأيديولوجياً من أجل صناعة الخوف أو تعميقه سواء في العراق أو لبنان وغيرها، لتبرير دور الحماية الخارجية من قبل دولة تقدم نفسها كدولة إقليمية شيعية. لم تكف إيران بتعزيز مفهوم الولاء الأيديولوجي، الذي يتوسل به للدينية المذهبية في تلك الدول، بل ذهبت أبعد من ذلك حين انتقلت إلى استثمار النزعة الاكثريّة في البيئات المسيحية والاقليات الدينية، وقدمت نفسها كطرف يمكن الاعتماد عليه في

والأيديولوجيات الدينية وزعاماتها، ولا تزال، تستثمر هذا الخوف وتعززه في سبيل تعميم السلطة العمياء وتمهيش سلطة القانون. لم ينج الشيعة في لبنان والعراق من سطوة الاكثريّة، وقد كانوا في العقود الأخيرة عرضة لعملية فصل ثقافي وعزل وفكري، ليس عن محيطهم الوطني والعربي أيضاً. وساهمت الأيديولوجيا التي بشرت بها إيران في خلق سياق أيديولوجي حول الشيعة، جرى مده نحو الأخيرة، باعتقاد مصطلح أطلقه المرشد الإيراني علي خامنئي منذ أشهر وورده أمين عام حزب الله حسن نصرالله مرات عدة، هو مصطلح منطقة غرب آسيا، وهي محاولة لإجزاء المنطقة العربية وإدخال إيران فيها، وهو في جوهره فعل تمهيش للهوية العربية وتقويض النظام الإقليمي العربي، وابتداع فكرة مقابلة مفادها أن غرب آسيا هو مجموعة طوائف وإثنيات لا دول وطنية ولا عربية.

انتفاضة لبنان والعراق، هما في جوهرهما العميق رد على هذا الوهم الإيراني، بقدرته على تدجين المجتمعات بمقولة الاكثريات، وهما تشكّلان أيضاً انتفاضة وعي وإدراك لنظام المصالح الوطنية، وهو بالضرورة وعي عميق للانتماء إلى الهوية العربية، ليس باعتبارها هوية صماء، بل هوية متفاعلة مع العصر ومع كل الإنجازات، التي حققتها البشرية على مستوى الحرية والديمقراطية واحترام تنوع المجتمعات. في نموذجي العراق ولبنان، كمساحتي تنوع ديني وثقافي وإثني في فضاء عربي، عمل المشروع الإيراني على تعزيز النزعة الاكثريّة، كمدخل ووسيلة لتبرير نفوذها وسيطرتها. وكان من الطبيعي أن تتفاعل مع كل فعل أيديولوجي تحت مسمى الأصوليات الإسلامية ذات النزعة الاكثريّة والمنظمات التي اتخذت منهج الإرهاب أو العنف الأعمى كما هو حال تنظيمات

منذ عقود، كان سبباً من أسباب ترسيخ الدكتاتوريات في المنطقة، وفي نشوء أنظمة مصالح تستقوي بالانتماءات العصبية وتعزز دورها ونفوذها الاجتماعي والسياسي وتزيد من تراجع وضعف دولة المواطنة، من جهة، ومسألة الاكثريات في المنطقة العربية التي تفاقمت في ظل غياب المساواة بين المواطنين داخل الدولة الواحدة، من جهة ثانية. من دون أن نغيب دور الأيديولوجيات الدينية التي قامت في مشروعها السياسي على شيطنة المختلف وعلى التقويض من دولة المواطنة. تعدد الأديان الذي ميّز الفضاء العربي، يؤكد أن سمة التنوع في المجتمع أصيلة في الثقافة العربية والإسلامية، وهو حقيقة ناصعة في تاريخ مجتمعاتنا العربية والإسلامية، تؤكدها تفاصيل العيش المشترك وترسخها التطلعات الصادقة للحرية والاستقلال والارتقاء. انعقد مؤتمر المسيحيين العرب وسط أصوات تضجّ بها أوطاننا، ولاسيما لبنان والعراق، أصوات حرة، تنتشد الوطن والدولة، انتفاضة تعيد ترتيب أفكارنا وتخرق جدران الوهم والخوف، وهم السجن الطائفي والخوف الاكثري. وهي انتفاضة الذات على الذات قبل كل شيء. ما يشهده لبنان والعراق اليوم، هو انتفاضة الدولة في وجه الدولة، وانتفاضة الهوية الوطنية ضد تصخّم الهويات الطائفية وتنشورها. هي قبل ذلك وبعده فعل خلاق لدولة المواطنة والمساواة بين المواطنين. بهذا المعنى تقترح انتفاضة العراق كما انتفاضة لبنان، برنامج دولة القانون، وعصب الدولة إذا صحت المقولة في مقابل عصب الطائفة أو المذهب. نحن مواطنون نحتكم كأفراد في علاقتنا إلى عقد اجتماعي، يحكم العلاقة بين المواطنين والسلطة. في المشهد اللبناني اليوم نكتشف لبنايتنا ونختبر قوتها في الميدان، ليست الانتفاضة في عمقها فعل انفصال عن الانتماءات والهويات الدينية، بل هي فعل انعتاق من سجن الخوف الطائفي، الذي لطالما كانت الأحزاب الطائفية



انعقد مؤتمر "المسيحيون العرب" (23 نوفمبر - باريس) في لحظة تحولات سياسية ودينية وحراك شعبي عربي يعم المنطقة تحت شعارات محقة للتحرك من أنظمة فاسدة وعابثة، تمنع في هتك حرية الفرد والدين والمعتقد. النهوض العربي في بعده الجوهري لا يمكن أن ينفصل عن الوجود المسيحي الراسخ والعميق في المنطقة العربية، باعتبار أن الهوية العربية، هوية مؤسسة ليس في الفكر والثقافة والتاريخ والجغرافيا، بل فعل تكامل مع الهويات الإنسانية والوطنية والدينية والمناطقية والعائلية في الدول العربية من شرقها إلى مغربها. والديانة المسيحية التي خرجت إلى العالم وبشرت برسالة السلام من هذه المنطقة، هي رسالة فعلت وتفاعلت ولا تزال في تشكل الهوية العربية التي اكتسبت حضورها ومعناها من تشكل دائم ومستمر، ومؤتمر "المسيحيون العرب" هو مصدر من مصادر الحياة والنمو والحضور لهذه الهوية العربية. ليس من اليسير مقارنة مسألة النكوص والتراجع في إدارة المجتمعات في الدول العربية، من دون التطرق إلى مسألة فشل مشروع الدولة كإطار لعقد اجتماعي بين السلطة والشعب، يقوم على أساس المواطنة، من دون تمييز بين أفراد المجتمع. ولا شك أن هذا الخلل يفتح في الكثير من الأحيان الباب للأطماع الخارجية سواء كانت عربية أو إقليمية، ومن دون أن ننقل من شأن عوامل سياسية واقتصادية منها دور الحروب الإقليمية والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأراض عربية، في تعميق المازق الوطني وتصنع مشروع الدولة، والتي باتت تهدد العديد من المجتمعات العربية في وحدتها الوطنية. قصدت الإشارة إلى ما بات يعرف منذ عقود بـ"مسألة الاكثريات" ولاسيما في المشرق العربي. إن غياب دولة المواطنة أو اختلالها

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدباجي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العقبوي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

مغامرات التصويت التكتيكي في الانتخابات البريطانية

التكتيكي. فالمناطق التي تؤيد الخروج لن تقاضل بين مرشح المحافظين ومرشح أي حزب آخر، خاصة أن حزب "البريكست" الذي يريد الخروج من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، قرر أن يخلي الساحة للمحافظين في دوائرهم الانتخابية. حزب البريكست قرر منافسة العمال والخضر والليبراليين الديمقراطيين وجميع الأحزاب المؤيدة للبقاء في دوائرهم، ففتح الفرصة لأنصار هذه الأحزاب الراغبين في الخروج، بالتصويت تكتيكيًا لغير حزبهم في معاقلة، ربما لن يشكل هذا الحزب عبئا على الخضر والليبراليين، ولكنه يمكن أن يزعج العمال. المنافسون لحزب العمال في معسكر البقاء أكثر من منافسي المحافظين في الخروج. الخضر والليبراليون الديمقراطيون والقوميون الاسكتلنديون وشين فين، جميعهم يعلنون موقفاً واضحاً في إلغاء الخروج، في حين يقف العمال حائرين بين خروج عادل لا أحد يعرف ملامحه، وبقاء يقترح عليه البريطانيون في استفتاء جديد. حالة الاقارار التي يمارسها العمال في ملف الخروج، قد تدفع ببعض دوائر الحزب المؤيدة للخروج إلى التصويت تكتيكيًا لصالح المحافظين أو البريكستيين. وهو ما يبرهن عليه المحافظون منذ أن دعوا إلى الانتخابات المبكرة، وتشاركهم في تفاؤلهم هذا، بعض استطلاعات الرأي، التي تتوقع فوز المحافظين على العمال. ربما يفاجئ التصويت التكتيكي البريطانيون في بعض الدوائر التي اعتادوا توقع الحزب الفائز فيها قبل فرز الأصوات. ولكن استطلاعات الرأي تقول إنه من الصعب أن يغير هذا التصويت من النتيجة النهائية التي تتوقعها للاستحقاق المقبل. وهي أن يفوز حزب المحافظين على العمال بفارق يزيد على خمسة عشر بالمائة. يصعب الرهان أيضاً على توقعات استطلاعات الرأي التي خذلت البريطانيون في عام 2016. فقد بشرت هذه الاستطلاعات أشهرها بفوز

فيتقاسمها حزبا الوحدوي الأيرلندي المؤيد للخروج، وشين فين المؤيد للبقاء. لا يؤيد الحزب الوحدوي الأيرلندي صفقة بورييس جونسون للخروج، ولم يؤيد قبلها صفقة خلفه تيريزا ماي. ولكن الحزب صوت لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء التاريخي عام 2016، وسوف يصوت لصالحه مرة أخرى إذا ما جرى استفتاء ثان عليه، كما تقول رئيسة الحزب ألين فوستر. في مقابل موقف الحزب الوحدوي، كان لا بد لأحزاب مثل الخضر والليبراليين الديمقراطيين، المؤيدين للبقاء، طرح مرشحيتها في دوائر هذا الحزب وليس لدى خصمه المؤيد للبقاء شين فين. كذلك فعلت هذه الأحزاب في الدوائر التي يمتنع حزب المحافظين بحضور تاريخي فيها على امتداد أسكتلندا. هزيمة الحزب الحاكم في إنكلترا تبدو أكثر صعوبة أمام التصويت

ولد في بريطانيا مع أزمة "بريكست". عرفته البلاد منذ عقود، وقد بلغ أوجه في الانتخابات التي أوصلت الزعيم العمالي توني بلير إلى رئاسة الوزراء عام 1997. ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الأسلوب يساهم في نتائج كل انتخابات برلمانية بنسبة تختلف من دورة إلى أخرى. العمال حثوا الناخبين على استخدامه عام 2017. لم يحقق لهم الفوز، ولكنه كان سبباً في خسارة المحافظين للأكثرية البرلمانية، التي كانت تتح لهم تمرير أي قرار أو تشريع بمفردهم. وهذه الخسارة هي التي أفضلت رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي في الخروج، وأوصلت البلاد لانتخابات 2019 المبكرة. جغرافياً يمكن أن يتركز التصويت التكتيكي في إنكلترا وأيرلندا الشمالية أكثر من ويلز وأسكتلندا. فعالية الدوائر الخلفية بين حزبي العمال والمحافظين حول الخروج تتركز في إنكلترا، أما دوائر أيرلندا الشمالية

تقول دراسة حديثة إن أربعة وعشرين بالمائة من البريطانيين سيجانوا للتصويت التكتيكي في الانتخابات العامة الشهر المقبل. مقارنة بعشرين بالمائة استخدموه في انتخابات 2017. الهدف هو ذاته في المرتين، تعزيز جبهة المؤيدين للخروج أو البقاء في البرلمان. بغض النظر عن سيقود هذه الجبهة أو تلك. التصويت التكتيكي هو أن يقدم الناخب صوته لمرشح من غير حزبه، من أجل تقليص فرص فوز مرشح آخر يمثل اتجاهها معارضا للناخب. وهذا يعني أن المؤيدين للخروج في بعض المناطق سيصوتون للمرشح المؤيد له بغض النظر عن حزبه، والمؤيدين للبقاء سيفعلون الشيء ذاته بمناطق أخرى. التصويت التكتيكي ليس أسلوباً



تقول دراسة حديثة إن أربعة وعشرين بالمائة من البريطانيين سيجانوا للتصويت التكتيكي في الانتخابات العامة الشهر المقبل. مقارنة بعشرين بالمائة استخدموه في انتخابات 2017. الهدف هو ذاته في المرتين، تعزيز جبهة المؤيدين للخروج أو البقاء في البرلمان. بغض النظر عن سيقود هذه الجبهة أو تلك. التصويت التكتيكي هو أن يقدم الناخب صوته لمرشح من غير حزبه، من أجل تقليص فرص فوز مرشح آخر يمثل اتجاهها معارضا للناخب. وهذا يعني أن المؤيدين للخروج في بعض المناطق سيصوتون للمرشح المؤيد له بغض النظر عن حزبه، والمؤيدين للبقاء سيفعلون الشيء ذاته بمناطق أخرى. التصويت التكتيكي ليس أسلوباً

